

رئيس قطاع الإعلام بلجنة الانتخابات لـ «الميثاق»:

أقرنا السجل الانتخابي الإلكتروني بموافقة جميع الأحزاب



قال رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي

عبدالمعنى العراقي إن اللجنة استكملت مشروع السجل الإلكتروني للناخبين وإقراره بصيغته

النهائية بعد استيعاب الملحوظات والمقترحات المقدمة من أعضاء لجنة الانتخابات وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية «إيفس».

وشدّد العراقي على ضرورة تضافر جهود الجميع أحزاباً ومنظمات وهيئات حكومية ومجتمعية

لإنجاز وثيقة السجل الإلكتروني وفقاً للبرنامج الزمني، لأن أي تأخير سيؤثر على إنجاز بقية

المهام. موضحاً أن السجل الإلكتروني سيكون خالياً من العيوب ويعتمد على البصمة والصورة

ويتصدى لعملية التكرار والتزوير.

حول هذه القضايا وغيرها أجرت الميثاق حواراً مع القاضي الأرياني فإلى التفاصيل:

حوار / بليغ الحطايي

اللجنة تعاني من تضخم وظيفي يؤثر سلباً على أدائها ومهامها

السجل الإلكتروني مطلب الجميع ولم يعترض عليه أي حزب

لجان القيد والتسجيل ستكون فنية بحتة.. والاستعانة بقضاة خيار مطروح

نستعد للاستحقاقات الدستورية وما يتمخض عنه مؤتمر الحوار

ومن المؤكد أن الدعم الذي سيقدّمه شركاؤنا

الدوليون سيلعب دوراً فاعلاً في تمكين اللجنة

العليا للانتخابات من إنجاز المهام المناطة بها.

مشاركة المغتربين..

اشكالية اخرى قاضي عبدالمعنى من

اشكاليات التي دائما متواجدها اللجنة وهي

حرمات المغتربين اليمنيين من المشاركة في

الانتخابات، دائما كانت محل خلاف، كما أن

القانون الحالي يشترط وجود اعداد في كل

مركز او دائرة انتخابية، وهذا يتسبب في

حرمات البعض من ممارسة حقوقهم خصوصا

المغتربين.. ما جديد اللجنة في هذا الجانب؟!

- نؤكد هنا على أهمية اليمنيين المقيمين

في المهجر من المشاركة في كافة الفعاليات

في الانتخابات، وتم عقد لقاء مع وزير

المغتربين السبل الكفيلة التي

تمكن المغتربين اليمنيين في

بلدان المهجر من المشاركة

في المراحل الانتخابية المقبلة

وفي مقدمة ذلك الاستفتاء

على الدستور وكذا الانتخابات

الرئاسية، ومن تلك الأهمية

قامت لجنة الانتخابات

بإستحداث إدارة خاصة تعني

بمشاركة المغتربين في

التصويت وأي خطوات قادمة.

غير أن ذلك سيتطلب في

المقام الأول إجراء تعديلات في

قانون الانتخابات وعلى أن تحدد

التعديلات وبوضوح الإجراءات

العملية التي تمكن المغتربين

من الإداء بأصواتهم خاصة

وأن القانون الحالي يحدد

مشاركة المغتربين في حال

وجود خصمائه مواطن في أي دولة ويكونوا

مقيدين في جداول الناخبين.. وقد تم في اللقاء

مع وزير المغتربين الاتفاق على تشكيل لجنة

مشتركة من اللجنة العليا للانتخابات ووزارة شؤون

المغتربين لوضع المقترحات والتصورات اللازمة

وتحديد الآلية المناسبة بشأن مشاركة المغتربين

اليمنيين في العمليات الانتخابية وعلى أن تباشر

اللجنة العمل على تنفيذ مهامها.

قفزة اعلامية..

ماذا بشأن الاعلام والتوعية الانتخابية..؟!

- الاعلام ركيزة اساسية لانجاح مهام اللجنة

وقد تم اقرار الخطة الاعلامية والتوعوية.. التي

تضمنت جملة من المهام والأنشطة والفعاليات

التي سينفذها القطاع خلال مرحلة الاستفتاء على

الدستور. وقد هدفنا من خلال الخطة تحقيق قفزة

نوعية في العمل الاعلامي والتوعوي بما ينسجم

مع أهمية المرحلة خاصة وأن اللجنة قادمة على

تنفيذ العديد من الاستحقاقات الانتخابية.

كما عمدنا من خلال الخطة على تهيئة المجتمع

لعملية الاستفتاء على الدستور وخلق شراكة

إعلامية مع مختلف المؤسسات الاعلامية الصحفية

والإذاعية والتلفزيونية وكذا تعزيز الشفافية

والوضوح لكافة مراحل تنفيذ عملية الاستفتاء

بالإضافة إلى إيجاد حملة شاملة وفعالة للتوعية

بالاستفتاء على الدستور.

قاعدة بيانات..

> كثر الحديث عن مميزات السجل الانتخابي

الإلكتروني.. فما أبرز هذه المميزات..؟

- هناك مميزات كثيرة للسجل الإلكتروني وفي

مقدمتها أنه سيقضي على حالات التكرار ونشابه

الصور التي تعاني منها السجلات الانتخابية

السابقة فإلبيانات التي يقدمها السجل الإلكتروني

باستخدام البصمة والصورة الحيوية تتميز بدقة

متناهية وهذا ما يعزز من مصداقية وثقة الجمهور

بالسجل الانتخابي وبالعملية الانتخابية، الأمر

الأخر أن السجل الإلكتروني الذي نحن بصدد

إنشائه سيكون مقدمة لسجل مدني شامل ما

يعني أننا سنكون أمام قاعدة بيانات مدنية حيوية

يمكن أن تستخدم لكافة الخدمات الحكومية

وليس للعملية الانتخابية فقط وسيعتمد عليها

في تنفيذ مشاريع حكومية استراتيجية وكد أن

تحليل حجم التكاليف التي

سيوفرها السجل المدني،

حتى في ما يتعلق بالعملية

الانتخابية فإن عملية

تحديث السجل الانتخابي

ستكون سهلة جداً وستوفر

الكثير من الوقت والجهد

والكلفة، وفي اعتقاد

أن هذه المميزات وغيرها

كافية لترجيح خيار السجل

الانتخابي الإلكتروني

كمشروع حيوي بكل

المقاييس.

هيكل اللجنة..

> علمنا انه سيتم هيكلة

اللجنة.. كيف سيتم العملية

وعلى أي أسس.. وهل هناك

ضرورة لذلك؟

- الحقيقة أن اللجنة العليا للانتخابات تعاني من

تضخم هيكل ووظيفي له انعكاسات سلبية على

أدائها، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى إعادة النظر

في الهيكل القائم للتخلص من التكوينات التي لا

حاجة لها وإضافة تكوينات أخرى تفرضاها طبيعة

المهام والاختصاصات المناطة بها وحتى نصل

إلى الهيكل الأكثر ملاءمة لعمل اللجنة.. ولهذا

كان لا بد من الاستعانة بخبراء محليين وخارجيين

وهذا ما اعتمدته اللجنة العليا للانتخابات وقد

أسندت هذه المهمة للقطاع القانوني ولقطاع

التخطيط والإحصاء وقد نفذت سلسلة من

الاجتماعات واللقاءات التشاورية شاركت فيها

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية «إيفس»

تمهيداً لعقد اللقاء التشاوري لبحث الأفكار

والتصورات المقدمة والخروج بأفضل الصيغ

الهيكلية التي تعزز من كفاءة وفعالية الأداء وتضع

حداً للأثر السلبية التي يتبناها الهيكل الحالي.

تعديلات للقانون

> هناك من يرى أن المضي في إنجاز السجل

الإلكتروني يستوجب إجراء بعض التعديلات

القانونية.. هل لكم أن توضحوا هذه المسألة؟

- لا شك إن إنشاء سجل انتخابي إلكتروني سيغير

عدداً من المعطيات، فمتقنية البصمة والصورة

الحيوية ستسفر بطبيعة الحال عن بيانات متناهية

> سعداء بلقائك قاضي عبدالمعنى.. هل

بالإمكان أن تضعنا في صورة ماتم إنجاز

على صعيد أعمال ومهام اللجنة واستعداداتها

للاستحقاقات القادمة..؟!

- اللجنة العليا للانتخابات استكملت مشروع

السجل الإلكتروني للناخبين وتم إقراره بصيغته

النهائية بعد استيعاب الملحوظات والمقترحات

المقدمة من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات

والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمؤسسة

الدولية للأنظمة الانتخابية «إيفس» والتي

كانت قد قدمت في وقت سابق من قبل الخبراء

الدوليون.. وتم عقد لقاء مع المناهين والأحزاب

والتنظيمات السياسية الأسبوع قبل الماضي

بحضور ممثل امين عام الامم المتحدة جمال

بنعمر لاطلاعه على مشروع الوثيقة بهدف

الدعم والمساعدة الفنية وحشد المناصرة والتأييد

والتوعية بأهمية إنشاء سجل إلكتروني حديث

وارسائه تجربة جديدة للعمل الدقيق وإيجاد سجل

انتخابي خال من العيوب يعتمد على البصمة

والصورة ويتصدى لعملية التكرار والتزوير..

أما بالنسبة للاستحقاقات القادمة والمهام التي

تعد لها اللجنة العليا للانتخابات فهي التعديلات

الدستورية وفقاً لما سيتمخض عنه مؤتمر الحوار

الوطني الشامل الجاري اليوم، والملك الحقيقي

الذي سيتمكن من خلاله الانطلاق وإنجاح المراحل

والأعمال والمهام الأخرى التي ستناط على

اللجنة، وحقيقة يعد الحوار حالة فريدة لليمنيين

وهم يجتمعوا على كلمة سواء لتقرير ولرسم

مستقبل أجيالهم القادمة..

> ما الذي تم في هذا اللقاء وانطباعاتكم

عنه..؟

- اللقاء كان ايجابياً جداً ومهماً

أيضاً بالنسبة للجنة، حيث

أشاد الجميع بما أجرته اللجنة

في فترة وجيزة وبالتعاون مع

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

ومؤسسة الأيفس فيما يتعلق

بإعداد وثيقة السجل الانتخابي

الإلكتروني.. كما أكد ممثل امين

عام الامم المتحدة التزام الأمم

المتحدة في بذل دعم الجهود

من أجل إجراء وإنجاح العملية

الانتخابية في بلادنا في موعدها

و بحسب ما جاء في المبادرة

الخليجية وألياتها التنفيذية

المزممة.. وكذلك في دعم لجنة

الانتخابات المستمر.. وشدد

جمال بن عمر على ضرورة إنجاز

الوثيقة وفقاً للبرنامج الزمني وأن

أي تأخير سيؤثر على إنجاز بقية المهام..

وتنحن ندعو، ونجدد التأكيد على ضرورة تضافر

جهود الجميع أحزاب ومنظمات وهيئات حكومية

ومدنية ومجتمعية وشعبية وجماهيرية.. فهذه

الوثيقة او غيرها من الإجراءات والخطوات التي

تمضي إلى تحقيقها اللجنة لن تكن قابلة للتنفيذ

ما لم يكن هناك تعاون بين جميع الأطراف اللجنة

والأحزاب السياسية والمجتمع وتسييد شراكة

حقيقية يبنى على أساسها الوطن..

> يمكن تلطونا صورة عن مشروع السجل

الإلكتروني..؟!

- مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني هو عبارة

عن وثيقة حددت كافة تفاصيل هذا المشروع بما

في ذلك المراحل التي سيمر بها والتجهيزات

الفنية ومواصفات وحدات التسجيل والكميات

المطلوبة وإنزال المناقصات.

بالإضافة إلى تدريب اللجان الانتخابية وفترة

العمل الميداني وكذا بقية المعالجات الفنية

كتوفير مصادر الطاقة الكهربائية لمواجهة

النقص القائم في بعض المناطق، إلى جانب

ذلك تضمنت الوثيقة مرحلة جمع البيانات من

الميدان وإدخالها إلى قاعدة البيانات المركزية

في مقر اللجنة العليا ثم إجراء عملية مطابقتها..

خلاصة القول إن كافة التفاصيل الإجرائية والفنية

والمالية والبرامج الزمنية تضمنها هذا المشروع.

علاقة سياسية..

> ماذا تقول عن علاقة اللجنة بالأحزاب

والتنظيمات السياسية.. وهل هناك

اعتراض من أحدها على السجل الانتخابي

الإلكتروني..؟!

- العلاقة بين اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

والأحزاب والتنظيمات السياسية قائمة على

الاحترام المتبادل وهناك تعاون وتنسيق وصل

إلى مستوى الشراكة في كل ما شأنه خدمة

العملية الانتخابية والمسيرة الديمقراطية في

البلاد.. ثم أن اللجنة حريصة كل الحرص على

العلاقة التي تربطها بشركائها المحليين وهي

تتمتع بعلاقة جيدة مع الجميع..

تحديات..

> ما أبرز التحديات

والصعوبات التي تواجه

اللجنة.. وبالذات في الجانب

المالي حيث سمعنا أن هناك

عجزاً في ذلك ما قد يعيق أو

ذلك..؟!

- حقيقة كل عمل وخاصة العمل الذي تريد

ان تحقق نجاحاً فيه، لا يخلو من التحديات

والصعوبات.. لكن سرعان ما يتم تجاوزها سيما

إذا وجدت ادارة متكافئة وتعاون وتفاهم بين

الجميع سواء داخل اللجنة او خارجها أي مع

المنظمات والشركاء الدوليون، والذي أحب أن

اشيد بتفاعلهم وتجاوبهم وتعاونهم معنا في

كافة مراحل الاعداد والتجهيز للاستحقاق القادم

الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية

وأي مهام أخرى.. وللذين زودوا اللجنة بعدد من

الخبراء والفنيين والاختصاصيون لإنجاز وثيقة

السجل الإلكتروني او بقية متطلبات العملية

الديمقراطية..

أما بالنسبة للتحدي المالي.. صحيح هناك تحدي

وهو كبير اماناً لكن وبعد مناقشة مستفيضة من

قبل اللجنة لمشروع الموازنة لعملية الاستفتاء،

ولما من شأنه تيسير الأمور، قسمت اللجنة

الموازنة إلى قسمين الأول سيتم فيه

تغطية تكاليف نفقاته من الحكومة.. والقسم

الأخر سيتم فيه التفاوض مع المناهين لتمويله

ضمن مشاريع الدعم الانتخابي المقدمة